رحمه الله كغيره بعد تصحيح أنه للتمكين (١٦/ب) يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها لم يسمعه فى معرض الاستدلال لذلك كما سبق الى بعض الأفهام ، وإلا فسائر أنواع التنوين تشاركه فى (حذا (٤٤) الحكم) ذكر لبيان ما هو الواقع ، لا استدلالا فتدبره .

والرابع : وهو العوض عن حرف زائد ذكره فى المغنى ، وعزاه لابن مالك ، كجندل ، أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين . قال فيه : والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الألف التى (هى (٤٥) علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش .. انتهى .

فائدة : الألف لا تكون أصلا فى (١٧/أ) الأسماء المتمكنة ولا فى الأفعال ، وانما تكون زائدة نحو ضارب أو منقلبة عن واو نحو دعا وعصا أو ياء نحو يرى وفتى ، وانما تكون أصلا فى الحروف نحو ما ولا ، لأنها جوامد ، وفى الأسماء غير المتمكنة نحو ذا ومتى .

(تنبيـــــه) :

عرف فى المغنى تنوين العوض بتعريف جامع للأنواع الأربعة فقال هو اللاحق عوضا من حرفٍ أصلى أو زائدٍ أو مضافٍ اليه بمفردٍ أو جملةٍ .

=

اليه . اذ كل من التنوين والاضافة تتميم للمضاف ، ولذلك لا يجتمعان . ولكن من الأسماء ما يتم معناه بدون إضافة كالنوع الأول فلم يكن التنوين فيها عوضا . ومن الاسماء ما لا يتم معناها بدون المضاف اليه وإضافتها لازمة مثل كل وبعض ، واى ، وأية ، فلما حذف المضاف اليه كان لابد من عوض وهو التنوين الذى سماه النحاة (تنوين العوض عن مفرد) .

هذا اجتهادى وأرجو أن أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء فى هـــذه المسألة الغامضة التى صال فيها علماء اللغة وجالوا ، واختلفوا ولكنهم اجتهدوا ، ولكل مجتهد نصيب . أثابنا الله وإياهم بفضل من عنده (أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٣١) .

(٤٣) الترجى ، أى قول الأنصارى السابق : « ولعله يرى » .

(٤٤) فى نسخة (ج) ذلك وكلمة الحكم ساقطة .

(٤٥) ساقط من (ج) .